الذي أنتج أدواتٍ عسكريةً ليست مهيأة لمواجهة استحقاقات معركة السيطرة على الجغرافيا والدولة كالتي فرضها الحوثيون من العاشر من أيلول/ سبتمبر الماضي. وأظهر حالة إرباك في طريقة إدارة المعركة التي تتقاسمها المملكة مع السلطة الشرعية، على قاعة تفاهم فوقية، لا تنعكس بشكل دقيق على حالة الفوضى والانقسام وتعدد الأجندات التي تهيمن على وضعية القوات في الميدان، قيادات وأفراداً وعلى مستوى أدائهم القتالي وأُفق المعركة وأهدافها. هما قوات العمالقة الجنوبية، وقوات درع الوطن التي تشكلت بقرار من رئيس مجلس القيادة الرئاسي وتحت قيادته المباشرة، تتمتع قوات العمالقة الجنوبية بخبرة أكبر من قوات درع الوطن حديثة النشأة، ونقطة الضعف التي قللت من التأثير العسكري الاستراتيجي لهذه القوات، هي الأجندة الانفصالية والتخادم السياسي لقوات العمالقة ـ على وجه الخصوص ـ مع الطموحات السياسية والمشاريع المتعثرة للمجلس الانتقالي المنحل الذي يعمل تحت الإشراف الكامل لأبو ظبي. وهذه الأخيرة تسعى بكل وضوح إلى وضع المزيد من التعقيدات أمام معركة فجر اليمن، بسبب الردع العسكري من قبل المملكة للمشروع الانفصالي، الذي كاد أن يفرض واقعاً جيوسياسياً شديد الخطورة على وحدة اليمن وعلى السلامة الإقليمية. لكن من الواضح أن واحدة من دوافع الاعتماد على قوات انفصالية في معركة تهدف إلى حفظ الكيان القانوني للجمهورية اليمنية، هي رغبة السعودية في إعادة دمج هذه القوات في الأجندة الوطنية، وهو مسعى أجهضه التحريض المستمر لقيادات المجلس الانتقالي المنحل، أو على الأقل خلط الأوراق وتقوية فرص الانتقالي في العودة إلى لعب دور في المشهد اليمني. وفي المحصلة تم خوض معركة كبيرة وذات استحقاقات استراتيجية هامة، والأهم من ذلك أن هذه القوات ليست احترافية رغم تجارب الحرب التي خاضتها في السابق، من خلال تحسين مدخلات المعركة عبر الاعتماد على قوات مؤهلة عسكرية وتتمتع بعقيدة وطنية وتؤمن بأهداف المعركة المتمثلة في هزيمة الحوثي والوصول إلى صنعاء، وهي قبائل ذات بأس في القتال لكنها تعاني من ميوعة في التوجهات الوطنية. ووقوعها تحت الضغط العسكري للحوثيين من شأنه أن يصعّب العملية العسكرية الهدفة إلى فك الحصار عن مدينة تعز، قياساً بالقبائل المنتمية إلى كل من محافظة الضالع،

Summarized by © lakhasly.com